International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (4)
IJLRS
April 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (4)

أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمّة إليها: دراسة وصفية

خلود علي عبد الله الزهراني
طالبة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
Kholoodzh@hotmail.com

الملخص

تضم منظمة التجارة العالمية غالبية دول العالم حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة دولية عالمية حيث أنها تهدف إلى رفع مستويات المعيشة للدول المنضمة إليها والاستمرار في نمو الدخل الحقيقي وزيادة الإنتاج، كما تهدف إلى الإتجار في الخدمات والسلع بواسطة الاستخدام الأمثل لموارد دول العالم بما يتوافق مع أهداف التنمية التي تسعى إليها مع الاحتراز في حماية البيئة والمحافظة عليها ودعمها بصورة تلائم احتياجات واهتمامات كل منها، ولانضمام الدول إليها آثار عديدة على تلك الدول منها آثار إيجابية تزيد من اقتصاد وموارد الدولة وسرعة إجراءاتها التجارية منها ما هو سلبي وقد تصدت لها منظمة التجارة العالمية. حيث قسمت هذه الدراسة إلى مبحث واحد بأربعة مطالب تناولنا فيها على الآثار المترتبة على الدول حيال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سواءً كانت متقدمة أو نامية أو غيرها من الدول، وسواءً كانت تلك الآثار سلبية أو إيجابية، بالإضافة لإيضاح أثر انضمام المملكة العربية السعودية على منظمة التجارة العالمية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن لمنظمة التجارة العالمية أثر واضح على الدول المتقدمة وزيادة دخولها إلى الأسواق العالمية وكذلك الاستفادة من موارد الدول النامية، مما أدى ذلك لزيادة إنتاجية الدول النامية وانتعاش تجارتها، كما أنشأت المملكة العربية السعودية هيئة خاصة لتنظيم معاملاتها التجارية الخارجية بمسمى الهيئة العامة للتجارة الخارجية. وقد انتهت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: تخفيض تكاليف الإنتاج على الدول النامية، تخفيض رسوم الضرائب.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، تجارة، الدول المتقدمة، الدول النامية.

Impact of the World Trade Organization on acceding countries: A Descriptive Study

Kholoud Ali Abdullah Alzahrani
Master's student in public law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Kholoodzh@hotmail.com

Abstract

The World Trade Organization includes the majority of the countries of the world, as the World Trade Organization is considered a global international organization

as it aims to raise the living standards of the countries that join it and continue to grow real income and increase production, and aims to trade in services and goods through the optimal use of the resources of the countries of the world in accordance with the development goals they seek, while taking care to protect, preserve and support the environment in a manner appropriate to the needs and concerns of each of them, and the accession of countries to it has many effects on those countries, including positive effects that increase the economy and resources of the state and speed its trade procedures, including some negative effects. This study was divided into one article with four demands in which we dealt with the effects of joining the World Trade Organization, whether developed, developing or other countries, and whether these effects are negative or positive, in addition to clarifying the impact of the Kingdom of Saudi Arabia's accession to the World Trade Organization (WTO). The study reached several results, the most important of which are: The World Trade Organization has a clear economic impact on developed countries, increasing their access to global markets as well as benefiting from the resources of developing countries, which led to an increase in the productivity of developing countries and the recovery of their trade, and the Kingdom of Saudi Arabia established a special body to organize its foreign trade transactions under the name of the General Authority for Foreign Trade. The study concluded with several recommendations, the most important of which are: Reducing production costs for developing countries and reducing taxation fees.

Keywords: World Trade Organization, Trade, Developed Countries, Developing Countries.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان الى يوم الدين، أما بعد:-

تعتبر منظمة التجارة العالمية والتي يرمز لها بالاختصار (WTO) أحد المنظمات العالمية والتي اتخذت مدينة جنيف بسويسرا مقرًا لها، وتنطوي مهمتها الأساسية في أن تضمن سلاسة انسياب التجارة العالمية بكل يسر وسهولة دون عوائق وبمزيد من الحرية نظرًا لطبيعة التجارة التي لابد أن تكون سهلة وتتمتع بحرية واسعة في تحركاتها وانتقالاتها، حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية الوحيدة التي تختص بالقوانين

والأنظمة الدولية والتي تُعنى بالتجارة بين الدول، كما تضم منظمة التجارة العالمية 164 عضوًا بالإضافة إلى 20 دولة مراقبة، وتربط هذه الدول اتفاقيات ومعاهدات عديدة لتضمن سير التجارة الدولية على النحو الملائم لطبيعتها.

وقد عُرّفت منظمة التجارة العالمية على أنها " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي"[1]، كما أن منظمة التجارة العالمية ذات شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدول المكونة لها، وهي إطار تنظيمي قد تم إنشاؤه في بداية شهر يناير لعام 1995م وقد احتوى هذا الإطار على جميع الاتفاقيات والتي نتجت عنها جولة أورجواي المنعقدة خلال عامي 1986م إلى 1993م[2] إلا أن انضمام الدول لهذه المنظمة يرتب عددًا من الآثار سواءً كانت إيجابية او سلبية، ولهذا سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمّة إليها وبيان تلك الآثار.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية بإثراء القانونيون والدوليون وأشخاص القانون الدولي، أما من ناحية عملية فهي تساعد المشتغلون في التجارة الدولية والقانونين في توضيح الآثار التي نتجت عن انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية للمساعدة على معرفة أهمية المنظمة ومدى قوة فعالية المنظمة اقتصاديًا وسياسيًا وتجاريًا على تلك الدول.

ثانيًا: إشكالية وتساؤلات الدراسة

تكمن مشكلة البحث في تحديد ومعرفة ماهية الآثار التي تترتب على الدول جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية؟

والتي يندرج تحتها عدة تساؤلات عن هل هناك آثار على الدول المتقدمة؟ وما الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية؟ وما هو أثر انضمام المملكة العربية السعودية لهذه المنظمة؟

[1] د.أمجد إبراهيم الحربي، د. إياس جعفر عثمان، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والإقتصاد الكلي، جامعة شقراء ،2019م، ص 19.

[2] د. عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة، الدنمارك،2020م، الاصدار السادس، ص127.

ثالثًا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الآثار المترتبة على الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية أو يرها من الدول حيال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سواءً كانت تلك الآثار سلبية أو إيجابية، بالإضافة لإيضاح أثر انضمام المملكة العربية السعودية على منظمة التجارة العالمية.

رابعًا: منهج الدراسة

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله تعرض الباحثة آثر منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمّة إليها مستعينةً بذلك أهم الاتفاقيات الواردة فيها والتنظيمات المتعلقة بها.

خامسًا: تقسيم الدراسة

المبحث الأول: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمة إليها

- المطلب الأول: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة
- المطلب الثاني: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية
- المطلب الثالث: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول الأخرى
- المطلب الرابع: أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: آثار انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية:

لمنظمة التجارة العالمية آثار عديدة على الدول المنضمة إليها، منها آثارًا إيجابية، ومنها سلبية، ولما أن لمعرفة هذه الآثار أهمية بالغة ولما أن التطرق إليها كان مجملًا، لذا فإنه يجدر بنا أن نتعرف على آثار هذه المنظمة على الدول الأعضاء وتحديدًا على الدول المتقدمة والدول النامية وأخيرًا على المملكة العربية السعودية، وبيان أهم النتائج التي ترتبت على انضمام الدول إليها، وكيف كان أثرها، والذي سنتعرف عليه في هذا المبحث وفق المطالب الآتية:

- المطلب الأول: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة
- المطلب الثاني: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية
- المطلب الثالث: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول الأخرى
- المطلب الرابع: أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة:

من المعلوم دولياً بأن انضمام الدول ومصادقتها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ترتب التزامات وواجبات على الدولة المنضمّة إليها الاتفاقيات تلتزم بها طالما هي عضو من أعضائها، ولما أن منظمة

التجارة العالمية هي منظمة عالمية تندرج تحتها عددًا من الاتفاقيات الموقعة بين الدول فإن الانضمام إليها بالتأكيد سيرتب عددًا من الآثار على الدول المنظمة إليها، ولا سيما أن الدول من بعد استقلال سيادتها عن بعضها البعض فأصبحت متمتعة بأسلوبها الخاص في التجارة سواءً داخليًا أو خارجيًا، وقد سنّت الدول الأنظمة والقوانين المنظمة اجرائيًا وموضوعيًا لتجارتها، وعند النظر إلى مدى التفرقة بين التجارة بين الدول المتقدمة عن غيرها من الدول، نجد أن الدول المتقدمة لها النصيب الأكبر من الأعمال التجارية من كيفيًا وكميًا ونوعيًا سواءً استيرادًا أو تصديرًا، وعلى هذا الإثر فإن انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية بطبيعة الحال رتّب عدة آثار لكونه مشروطًا على المنضمين إليها بالالتزام بكافة الاتفاقيات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية لتحقيق المصلحة العامة للدول حتى وإن كان تطبيق ذلك تدريجيًا خلال عشر سنوات بحد أعلى إلا أنه أمر حتمي على كافة الدول المنضمة إليها مع ابداء التحفظات اللازمة للدول الأعضاء – إن وجدت- ، وذلك لما للمنظمة أهداف ومبادئ وقوانين تعمل عليها وتسعى إلى تحقيقها من قبل الدول المنظمة إليها ، وأن اتباعها بالطبع له عدة آثار وهذا ما سيتم التطرق إليه وفق الآتي:

أولًا: الآثار الإيجابية:

أ- من الناحية الاقتصادية:

من أهم المقومات الرئيسية للدول هو اقتصادها، حيث لاقى هذا الجانب بالغ الاهتمام والعناية من رؤساء الدول وأصحاب القرار، لكونه العصب الرئيسي للدولة ومرتبط بجوانب عديدة ومتشعبة، وهو مرتبط ارتباط وثيق بتجارتها حيث تسعى الدول الاقتصادية لأن يتم تسهيل وتيسير تعاملاتها داخليًا وخارجيًا، حيث جاءت منظمة التجارة العالمية بما فيها من أحكام واتفاقيات محققةً للدول المتقدمة الكثير من المكاسب ومن أبرزها:

1. ساعدت وسائل الحماية المكفولة وفق منظمة التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية المكفولة وفق منظمة التجارة العالمية على فتح أسواق عالمية جديدة، حيث نجد الدول المتقدمة تسعى دائمًا لتنشيط الحركة الاقتصادية وذلك من أجل أن تحقق أرباح مادية كبيرة نتيجةً دخول الأسواق الجديدة.
2. الحصول وبأسعار زهيدة على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة والخامات المعدنية من الدول النامية العاجزة عن استثمارها لمواردها المحلية في أسواقها.
3. استغلال عدم مقدرة الدول النامية على أن تنافس سلعها السلع الأجنبية المصنعة في الدول المتقدمة سواءً من جانب سعرها أو نوعيتها، في أن ذلك يقلل عدد المتنافسين.

4. أن حرية التجارة في مجال الخدمات والممنوحة للدول في ظل منظمة التجارة العالمية تحقق فوائد عظيمة للدول المتقدمة في هذا المجال، بحيث تفتح لها أبواب أسواق الدول النامية لفتح فروع لها لتؤدي خدماتها خاصة خدمات النقل الجوي والخدمات المصرفية والمالية.
5. بما أن معظم الاختراعات والمبتكرات مملوكة للدول الصناعية المتقدمة، لذا فإن ذلك ساعد على حمايتها عن طريق بيعها إلى الدول النامية عن طريق حجب المعلومات التكنولوجية المتقدمة ومنع وصولها من جذورها.

ونلاحظ من خلال ما سبق بأن أغلب مكاسب الدول المتقدمة وتكاد تكون جميعها، تعود بشكل أو آخر إلى الاعتماد بشكل على موارد ومنتجات الدول النامية وكذلك التكسب في موطنها.

ب- من الناحية السياسية:

بطبيعة الحال فإن حصول الدول المتقدمة على الامتيازات التجارية والاقتصادية في أعمالها بالتأكيد أن له أثرًا واضحًا ينبثق على قوتها السياسية، سواءً كان مباشرًا مثل الولايات المتحدة أو غير مباشر في غيرها من الدول، فالدول الصناعية الكبرى لها قوى سياسية ودور سياسي واضح وهذا بحد ذاته أحد المكاسب للدول المتقدمة سياسيًا، حيث أن المستوى الاقتصادي للدول المتقدمة تطغى على بعض من الآثار السلبية المترتبة على حرية التجارة والحرية الاقتصادية والخضوع لضغوط الاقتصاد العالمي.

كما أن منظمة التجارة العالمية كان لها دور بارز في التقليل من حدة الصراع التجاري بين الدول المتقدمة المسيطرة على أغلب التجارة العالمية، حيث أن الصراعات التجارية كان من الممكن أن تأخذ منحنًى خطير لولا التوافق والتنسيق الذي تم بين الدول الصناعية أثناء المفاوضات المنعقدة في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك عن طريق توحيد وتقريب وجهات النظر للوصول إلى حل عادل يرضي جميع الأعضاء.

ثانيًا: الآثار السلبية:

تعد الأثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة آثارًا محدودة وتغلب عليها الآثار الإيجابية التي حققتها الدول المتقدمة نتيجة لحرية التجارة وتخفيف القيود الجمركية على حركتها التجارية بشكلٍ ملحوظ، ويعود ذلك لكون واضعي هذه الأحكام هم الدول المتقدمة التي بطبيعة الحال تعمل على صياغة القرارات وفق مصالحها الخاصة، بحيث أن السلبيات لا تدخل إلا في نطاق ضيق جدًا ويكاد ينحصر أن يكون فقط في نطاق التنافس بين هذه الدول في الأسواق العالمية، والذي بلا شك استطاعت الدول المتقدمة الحد منه عن طريق تأسيس شركات متعددة الجنسية[3].

[3] د.رضا عبدالجبار الشمري، أياد عبد علي الشمري، آثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة إليها، كلية التربية، كلية الآداب، جامعة القدسية، بدون طبعة، بدون سنة، ص 76-79.

المطلب الثاني: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية:

أدى تزايد عدد الدول النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية إلى الحاجة الملحة إلى تكاتف الجهود لأجل أن يتم تنفيذ القوانين والقواعد التي من أجلها أنشأت تلك المنظمة وهي أن تتكاتف وتتضافر الجهود حتى تبقى الدول النامية مستمرة في مشاركتها بالتجارة الدولية بشكل يوافق نموها الاقتصادي، حيث كانت الدول النامية في الفترة الماضية أكثر إلحاحًا على الدول المتقدمة ليتم إعطاؤهم معاملة خاصة وتميّزية في الاتفاقيات ليكتسبوا بذلك المرونة التي تتيح لهم دعم اقتصادهم الخاص ، وبناءً عليه فقد ترتب على ما سبق العديد من الآثار وقد انشطرت إلى آثار إيجابية وآثار سلبية يعتقد المختصون بإمكانية حدوثها بالنسبة إلى الدول النامية[4]، موجزة فيما هو آت:

أولًا: الآثار الإيجابية:

1. انتعاش اقتصاد الدول النامية، وذلك عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وتكاليف الرسوم المترتبة عليها وكذلك الأمر بالنسبة لغير الجمركية، حيث أن هذا سيساعد على زيادة حجم التبادل الدولي والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج القومي في أغلب دول العالم بالتالي تنشيط الاقتصاد العالمي مؤديًا ذلك إلى خروج الدول الصناعية من حالة الكساد التي تجعل من هذه الدول تسعى إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية.
2. تقليل أعباء وتكاليف معدلات التضخم الناتج عن التكلفة مما يؤدي إلى الاستقرار العام لمستوى الأسعار وزيادة الإنتاج في الدول النامية وذلك نتيجةً على تخفيض الرسوم الجمركية خصوصًا على مستلزمات الإنتاج والسلع الأساسية.
3. من المتوقع من منظمة التجارة العالمية أن يكون لها أثر في زيادة المنافسة بين دول العالم مما يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية خصوصًا في أداء المشاريع وتحسين جودة الإنتاج حتى يمكّنها ذلك من المنافسة في الأسواق العالمية.
4. إمكانية حصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة في عدة مجالات نتيجةً لتحرير التجارة في الخدمات، وذلك في عدة مجالات مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ويلعب انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية دور في جعل المكاتب الاستشارية تستعين بهم وتدربهم وتحلّهم محل الأجانب في إدارة مكاتبها.

[4] صفاء فوزي الزعبي، المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن، الإصدار الخامس، العدد خمسون، 2022م، ص 684-685.

5. أن تمحور هذه مساعي منظمة التجارة العالمية على عدد من الإجراءات يتيح للدول النامية إمكانية أكبر نسبيًا لصادراتها، خصوصًا في منتجات التي تتمتع بمزايا نسبية للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية بالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة إمكانية أن تنفذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة[5].

ثانيًا: الآثار السلبية:

1. توقع ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية نتيجةً للإلغاء التدريجي لدعم المزارعين في الدول الصناعية مما قد ينتج عنه بعض من الآثار الضارة على معدلات التضخم المحلية في الدول النامية.
2. توقع في زيادة الضرائب ومن الممكن أن يترتب رسوم إضافية على الأفراد والمشاريع عائدًا ذلك للانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية أو الزيادة في عجز الموازنة العامة في الدول النامية، والذي من الممكن أن يكون له آثارًا سلبية على تكاليف الإنتاج ونفقة المعيشة.
3. صعوبة منافسة الدول النامية للمنتجات المستوردة من الخارج ذات التكلفة الأقل والجودة الأفضل، مما قد يرتب آثار سلبية تنعكس على الصناعة الوطنية مما يساعد ذلك في ارتفاع معدلات البطالة.
4. الحد من زيادة صادرات الدول النامية وذلك لما أن منظمة التجارة العالمية تفرض بعض من القيود على المنتجات المصدرة لبعض من الدول النامية والتي تتمتع فيها بمزية ظاهرة، وعلى سبيل المثال القيود المفروضة على المنسوجات المصدرة والملابس.

وبالرغم من وجود سلبيات على الدول النامية جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن منظمة التجارة العالمية قد تصدت لهذه الآثار وسعت إلى الحد من تلك الآثار من خلال ما تضمنته اتفاقية الجات من تدابير تسعى وتهدف إلى حماية الدول النامية، ومن أهمها:

1. الحصول على تعويض من الآثار السلبية ومنها من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، على أن يكون التعويض على شكل منح غذائية أو قروض ميسرة وذلك للحد من هذه الآثار الناتجة عن الانخفاض المتدرج لدعم المنتجين الزراعيين.
2. منح الدول النامية المزيد من الوقت لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمنظمة لمنحها إمكانية أكبر في التكيّف مع الأوضاع الجديدة ليساهم ذلك في تعديل هياكلها الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى.
3. استمرار تواجد الحصص الكمية للدول النامية على صادرات الملابس والمنسوجات، وبالمقارنة بالدول الأقل تقدمًا سيساهم ذلك على إتاحة إمكانيات أكبر في نمو الحصص التصديرية للدول الصغيرة[6].

[5] د. نزاع قنوع، د.عصام إسماعيل، إيمان بابللي، الجات وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والإقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 6، 2015م، ص74-75

[6] . نزاع قنوع، د.عصام إسماعيل، إيمان بابللي، مرجع سابق، ص75.

ونلاحظ مما سبق، بأن الدول النامية تسعى شحيحة لزيادة صادراتها وإنتاجها المحلي بالتالي ارتفاع اقتصادها، حيث سعت منظمة التجارة العالمية لأن تخلق للدول النامية فرص تزيد من صادراتها وإنتاجها وتحد من الآثار المترتبة على انضمامها للمنظمة إلا أن ذلك بالتأكيد يحقق مكاسب عظيمة للدول المتقدمة فكل التسهيلات الممنوحة للدول النامية هي بالتأكيد ذات منافع للدول المتقدمة.

المطلب الثالث: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول الأخرى:

تعرفنا في المطلبين السابقين على أثر منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة والدول النامية، وإلا أن الآثار الإيجابية من انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية قد منحتها عدة مزايا تتلخص في الآتي[7]:

1. أحقية الدول الأعضاء بممارسة أنواع مختلفة من الحماية ضد الدول غير الأعضاء وعل سبيل المثال أحقية الدولة العضو بطلب إثبات من الدول المنتجة غير العضو في أن انتاجها للأدوية خاضع لبراءات الاختراع وبطرق مشروعة أو تكون تحت أطر العلامات التجارية المشروعة.
2. يحق للدولة العضو في حال تعرض الصناعات المحلية لخطر استيراد بعض من المنتجات أن تفرض حماية كمية على الدولة غير العضو، بمعنى أن تفرض حصص إضافية أو أن ترفع التعرفة الجمركية لها.
3. وصول منتجات الدول الأعضاء لأسواق إضافية لم تكن توصل لها لولا انضمامها للمنظمة وذلك لكون منظمة التجارة العالمية تمنح أعضائها أحقية الاستفادة من أيٍ من المزايا التي تقدمها الدول الأعضاء لغيرها من الدول الأخرى المنضمة للمنظمة وهذا يعد تطبيقًا لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" السالف التطرق إليه في مبادئ منظمة التجارة العالمية.
4. تشجيع وتحفيز المخترعين والمبدعين على الاستثمار الخارجي عن طريق حماية حقوقهم في الملكية الفكرية من قبل الدول الأعضاء مع إلزامية ذلك عليهم، وذلك يساعد تباعًا على التطور التكنولوجي للدول الأخرى.

أما الآثار السلبية فتتلخص في الآتي[8]:

1. إلجاء بعض لدول إلى رفع نسبة الضريبة على بيع المنتجات المحلية أو فرض رسوم محلية إضافية و1لك تعويضًا لخسارتها في خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية، مما قد يقلل من مستوى الحماية ويضعف مميزات أسعار المنتجات المحلية.

[7] عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سابق، ص134-135.
[8] عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سابق، ص135.

2. زيادة الطلب على السلع والمنتجات المستوردة وكثرة الإقبال عليها نتيجةً لخفض رسوم التعرفة الجمركية عليها ومساواتها تقريبيًا مع أسعار المنتجات والسلع المحلية، مما قد يؤدي إلى الضرر بالصناعات المحلية الناشئة وعدم تطورها خاصة بالنسبة للدول النامية.
3. زيادة تكاليف الإنتاج للاضطرار المنتجين بدفع تكاليف إضافية لشراء براءات الاختراع، عائدًا ذلك لالتزام الدول الأعضاء في المنظمة بحماية حقوق الملكية الفكرية بجميع أشكالها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويؤدي تباعًا إلى زيادة أسعار السلع الأساسية.

المطلب الرابع: أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية:

إن لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ضرورة ملحة واحتياج اقتصادي سواءً على الصعيد المحلي أو الخارجي، نظرًا لما تتمتع به المملكة من موارد واستراتيجيات تمكنها من منافسة الأسواق العالمية.

انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر لعام 2005م، حيث أنها منذ ابتداء عمل المنظمة في عام 1995م وحتى انضمامها، خاضت المملكة العديد من المفاوضات والنقاشات استمرت حتى عشرة أعوام إن لم تكن أكثر، وحتى ذلك الحين أنهت المملكة متطلبات الانضمام وعلى أثره وقعت المملكة مع حوالي 38 دولة بموجب اتفاقات ثنائية، وقد سنّت مالا يقل عن عدد (42) نظام ولائحة وإجراء محلي والتي كانت مواكبة ومتعلقة في موادها وأحكامها لمتطلبات ومساعي منظمة التجارة العالمية[9]، ونظرًا لما كان المملكة أهمية اقتصادية دولية فإن ما سعت له المملكة من إصلاحات ستساعد على جذب المستثمرين الأجانب، وعلى سبيل المثال وتماشيًا لما سبق فقد سعت المملكة على تفعيل مشاركة الأجانب والمقيمين بحيث أصدرت نظام تملك الغير سعوديين للأراضي والعقار وأتاحت لهم الفرصة في استثمار في سوق الأسهم السعودية، وبالرغم من أبدائها لبعض التحفظات المتعلقة بالزكاة وغيرها [10].

وفي سبيل إيضاح الآثار المترتبة على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سيتم إيضاح هذه الآثار وفق الآتي:

[9] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الصادرات السعودية انظر:
https://www.saudiexports.gov.sa/ar/Exporter-Development/Pages/agreements-details.aspx?CategoryID=1.

[10] بدون اسم مؤلف، منظمة التجارة العالمية "الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة"، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، الإصدار الرابع عشر،2007م، ص93.

أولًا- الآثار الإيجابية:

إن الآثار الإيجابية انضمام المملكة تتغلب وتفوق الآثار السلبية لانضمامها ولعل من أهم المكاسب هو أن يصبح صوت المملكة مسموعًا وأن يكون لها دور فعّال وتأثير في سنّ اتفاقيات المنظمة، ونوضح أهم الآثار الإيجابية الناتجة عن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في النقاط الآتية[11]:

1. انفتاح اقتصاد المملكة على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر بالتالي سهولة نفاذ وانخراط الصادرات السعودية إلى أسواق الدول الأعضاء وذلك نتيجةً للتبادل التجاري بين المملكة والدول الأعضاء وما يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها، وتطبيق مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء.
2. الأثر الإيجابي على اقتصاد المملكة جرّاء انضمامها للمنظمة، مما يمنحها القدرة على مشاركة الدول المنضمة في إطلاق المبادرات والتفاوض على مصالحها، والمشاركة في القضايا المطروحة من المنظمة.
3. أن تطبيق مبادئ المنظمة خصوصًا ما يتعلق بمبدأ الشفافية فإن ذلك يحسن من جودة الاستثمار مما يدعم برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى المملكة لتحقيقه.
4. اثراء الاقتصاد السعودي من فتح الأنشطة الخدمية أمام الاستثمار الأجنبي، مما يضمن تدفق المال والخبرة والتقنية في هذه الخدمات مما يساعد على مضاعفة القيمة المضافة المحلية.
5. أما من ناحية المستهلك فلعل من أهم المكاسب والآثار الملحوظة هي زيادة ثقة المستهلك في السلع المتوفرة والتي ستنشق عنها احتمالية تعرضها للغش التجاري والتلاعب بالأسعار لخضوع السلع المحلية والخارجية إلى ضوابط وقواعد صارمة، بالتالي سيكون المستهلك السعودي أمام العديد من الخيارات للسلع والخدمات ذات أسعار أقل وجودة أعلى.

ثانيًا- استحداث الهيئة العامة للتجارة الخارجية:

1- التعريف بها:

هي هيئة أنشأت بموجب نظام تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 1441/11/23هـ، وتتمتع الهيئة بشخصية اعتبارية عاملة مستقلة ماديًا واداريًا وترتبط تنظيميًا بوزير التجارة[12].

[11] د. إبراهيم الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، منشور على موقع المسلم، انظر: https://almoslim.net/documents/tegarh.pdf .

[12] المادة الثانية من نظام تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 1441/11/23هـ.

تهدف الهيئة إلى تعزيز المكاسب الدولية والتجارية للملكة، وتدافع عن مصالحها في المجالات التجارية الخارجية، ليساهم ذلك في تنمية اقتصادها الدولي[13].

2- اختصاصاتها:

للهيئة العامة للتجارة الخارجية أربعة عشر اختصاصًا محمول على عاتقها للقيام بتحقيق الأهداف التي انئت من أجلها، وهي كالآتي[14]:

1. تمثيل المملكة العربية السعودية أمام منظمة التجارة العالمية، وقيامها بالاختصاصات والمهام المتعلقة بها.
2. للهيئة دور إشرافي وتحديدًا على مهام الفريق التفاوضي السعودي وما ينبثق منها من فرق فنية، كما أنها تعمل على تنسيق واعتماد العروض ما ينتج عنها من مواقف تفاوضية وما يتصل بها من موضوعات تتعلق بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات.
3. العمل على فتح أسواق جديدة لصادرات المملكة عن طريق تمكين نفاذ هذه الصادرات إلى الأسواق العالمية، وإزالة المعوقات الخارجية التي قد تكون في مواجهتها عن طريق التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
4. القيام بالإشراف على مجالس الاعمال المشتركة مع الدول.
5. القيام بالإشراف على الملحقيات التجارية.
6. إنشاء قواعد للمعلومات المتعلقة بمجالات عمل الهيئة وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة، وتبادل المعلومات مع الجهات الإقليمية والمحلية والدولية.
7. تقديم الاقتراحات في مشاريع الأنظمة واللوائح المتصلة باختصاص الهيئة والعمل على تعديلها وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
8. بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تختص الهيئة بإدارة علاقات المملكة الدولية في مجالات التجارة الدولية الخارجية.
9. الدفاع عن مصالح المملكة محليًا ودوليًا من خلال القيام بمهام ومسؤوليات المعالجات التجارية.
10. توعية القطاع الحكومي والخاص بالتزامات المملكة في التجارة الخارجية وما قد يستجد فيها من مستجدات وتطورات.
11. العمل على عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات مرتبطة باختصاصات الهيئة.

[13] المادة الثالثة من نظام تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 1441/11/23هـ.

[14] المادة الرابعة من نظام تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 1441/11/23هـ

12. اقتراح اللازم حيال التعرفة الجمركية والإحالة إلى الجهة المختصة لإكمال ما يلزم بشأنه.
13. تمثيل المملكة داخليًا وخارجيًا في المنظمات والمحافل الدولية والإقليمية المرتبطة بشؤون التجارة الخارجية.
14. وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط المرتبطة بعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهات المتعلقة وإكمال ما يلزم بشأنها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة طرق آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمّة إليها حيث تم تقسيمها لأربعة أقسام: آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الأخرى، وأخيرًا سلطنا الضوء على أثر انضمام المملكة العربية السعودية على منظمة التجارة العالمية.

أولًا النتائج:

1- تمنح منظمة التجارة العالمية أثر اقتصادي بارز على الدول المنضمّة إليها خصوصًا المتقدمة منها مما تسهل دخولها إلى الأسواق العالمية والوصول إلى سلعها.
2- سعت منظمة التجارة العالمية على تفادي الآثار السلبية الواقعة على الدول النامية جرّاء دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.
3- ساعدت منظمة التجارة العالمية إلى نهوض وانتعاش تجارة الدول النامية.
4- كان للمملكة العربية السعودية دور فعال في منظمة التجارة العالمية ذلك لما أنها أنشأت هيئة خاصة لتنظيم معاملاتها التجارية الخارجية بمسمى الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

ثانيًا: التوصيات :

1- توصي الباحثة بأن تسعى منظمة التجارة العالمية على تخيض تكاليف الإنتاج على الدول النامية ومنحها استثناءات وخصومات خاصة تقديرًا لظروفها وكذلك تحفيزًا على زيادة إنتاجها.
2- كما نقترح على منظمة التجارة العالمية أن تخفيض رسوم الضرائب على الدول المنضمّة إليها.

قائمة المراجع والمصادر

1. د. أمجد إبراهيم الحربي، د. إياس جعفر عثمان، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، جامعة شقراء ،2019م.
2. د. عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة، الدنمارك،2020م، الاصدار السادس.

3. د. رضا عبد الجبار الشمري، أياد عبد علي الشمري، آثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة إليها، كلية التربية، كلية الآداب، جامعة القدسية، بدون طبعة، بدون سنة.
4. صفاء فوزي الزعبي، المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن، الإصدار الخامس، العدد خمسون، 2022م.
5. د. نزاع قنوع، د.عصام إسماعيل، إيمان بابللي، الجات وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 6، 2015م.
6. الموقع الرسمي لهيئة تنمية الصادرات السعودية متاح على:
https://www.saudiexports.gov.sa/ar/Exporter-Development/Pages/agreements-details.aspx?CategoryID=1.
7. بدون اسم مؤلف، منظمة التجارة العالمية "الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة"، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، الإصدار الرابع عشر،2007م.
8. د. إبراهيم الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، منشور على موقع المسلم، انظر: https://almoslim.net/documents/tegarh.pdf .
9. نظام تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 1441/11/23هـ.